الأنباء
الثلاثاء 14 مايو 2013

«أسبوع مفصلي» يحدد وجهة الوضع اللبناني:
«حكومة الأمر الواقع».. أو «تمديد الأمر الواقع»؟! .. «دوحة لبنانية» أم.. «7 أيار» جديد؟!

دقت ساعة الحقيقة والحسم وكشف الأوراق ودخل لبنان منذ امس في «أسبوع مهم وخطير»، أسبوع مفصلي وحاسم في تحديد وجهة الوضع الذي بلغ درجة عالية من التصعيد والتأزم لسببين أساسيين:

● الأول هو اشتداد الترابط بين الأزمة السورية المحتدمة والوضع اللبناني الهش. ولم يكن أحد منذ أشهر يتصور أن يدخل لبنان مرحلة الاستحقاقات الانتخابية والنيابية والرئاسية والوضع في سورية لم يدخل بعد مرحلة الحل أو الحسم.

● الثاني هو الترابط القائم بين عملية تشكيل الحكومة الجديدة وقانون الانتخابات في ظل سباق محموم مع الوقت نتيجة اقتراب موعد نهاية ولاية المجلس النيابي وبروز خطر الوصول الى فراغ إذا انفرط عقد التوافق حول قانون الانتخابات وإجرائها، أو حول التمديد ومستلزماته.

لذلك فإن ما جرى في الأيام والساعات الماضية من «تحمية سياسية» قبل جلسات 15 مايو النيابية ومن أجواء ممهدة لها تمثلت في طرح مسألتي «حكومة الأمر الواقع» و«القانون الأرثوذكسي» كمسألتين متقابلتين وكورقتين تفاوضيتين مطروحتين للمقايضة: إلغاء مشروع حكومة الأمر الواقع مقابل إلغاء مشروع القانون الأرثوذكسي. يمكن أن يندرج في إطار تصعيد متبادل لتكون النتيجة: لا قانون ولا حكومة ولا انتخابات ونصل الى «تمديد الأمر الواقع».

أيام قليلة وتتجلى الصورة الضبابية وتتوافر أجوبة على الأسئلة الكثيرة المزدحمة هذا اليوم:

1 ـ هل أخذ الرئيس المكلف تمام سلام خيار «حكومة الأمر الواقع»، وهل تشكيلة الـ 14 وزيرا جاهزة لديه ولا ينقص إلا «توقيت» تقديمها الى الرئيس ميشال سليمان؟ هل وجد سلام نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاعتذار، وإما حكومة الأمر الواقع بعد سقوط الخيار الثالث: حكومة الـ 24 وزيرا الموزعة على أساس «ثلاث ثمانات»: 8 لـ 14 آذار و8 لـ 8 آذار و8 لـ «الوسطيين» هذا السقوط حصل بعد رفض حزب الله تصنيف سليمان وسلام وجنبلاط وسطيين ومطالبة بري بتسمية الوزير السني الخامس في حال سمى الرئيس سليمان الوزير الشيعي الخامس، وأن يعامل كوسطي مثل رئيسي الجمهورية والحكومة، وبعد رفض سلام بشكل مطلق إعطاء الثلث المعطل لفريق 8 آذار ورفع حصته الى 9 وزراء.

2 ـ هل يوقع رئيس الجمهورية ميشال سليمان على حكومة أمر واقع مرفوضة من 8 آذار ومفروضة عليه؟ هل يأخذ الرئيس سليمان في الاعتبار التحذيرات، لا بل التهديدات الصادرة عن أركان هذا الفريق وأقلها التلويح بورقة «الاستقرار الداخلي»؟ أم ينتظر موقف النائب وليد جنبلاط للبناء عليه لأن هذا الموقف يعطي حكومة سلام أكثرية وثقة نيابية، وبالتالي هل يستند سليمان الى سابقة توقيعه على حكومة 8 آذار + الوسطيين عام 2011 للتوقيع؟ على حكومة 14 آذار + الوسطيين عام 2013.

3 ـ ما الموقف الفعلي لوليد جنبلاط الذي يواجه إحراجا كبيرا وقد حشر في زاوية الخيارات الصعبة بعدما استنفد كل هامش الوقت والمناورة: هل يكمل المسار السياسي الجديد في علاقته وتفاهماته مع المملكة السعودية، وبعدما مشى بتمام سلام لرئاسة الحكومة هل يكمل بتغطية «حكومة سلام» المصغرة المسماة حيادية ومستقلة أو أمر واقع؟ هل جنبلاط في وضع القادر على القيام بهذه «الخطوة المجازفة» وعلى تحمل تبعاتها السياسية والأمنية؟ فها هو الرئيس بري حليفه الدائم يحمله مسؤولية ولادة مثل هذه الحكومة وتداعياتها لأنه يكون قد أخل بتعهدات قطعها له (طلب جنبلاط من بري السير بخيار تمام سلام وإقناع حزب الله به مقابل ألا يمشي بحكومة لا ترضي حزب الله ولا تنال موافقته). وها هو حزب الله الذي لم يقطع حتى الآن خيط العلاقة مع جنبلاط رغم الخلاف الكبير حول سورية مادام لم يقطع جنبلاط خيط الحكومة معه يلوح بورقة أمن الجبل ردا على تلويح جنبلاط بورقة دعم حكومة الأمر الواقع. حزب لله سيتعامل مع حكومة كهذه على أنها «حكومة انقلاب» ومع انخراط جنبلاط بها على أنه انتقال كامل له الى ضفة 14 آذار. ومن شأن إخلال جنبلاط بالتزامه الحكومي أن يدفع حزب الله لأن يكون في حل من التزاماته السياسية والأمنية حيال جنبلاط.

المؤشرات تدل الى أن جنبلاط خطا خطوة متقدمة في اتجاه السير بحكومة سلام ولكنه لم يحسم قراره حتى الآن ولم يعرف ما إذا كان يصعد في وجه «الثنائي الشيعي» للحصول منهما على تنازلات في قانون الانتخابات بدءا من تخليهما عن القانون الأرثوذكسي بعدما أظهر هذا الثنائي ولأول مرة انحيازا الى الفريق المسيحي وتخليا عنه.

4 ـ هل قرر تيار المستقبل وحلفائه في 14 آذار أن اللحظة السياسية حانت للاندفاع في حكومة من دون 8 آذار، وهل هذا الاندفاع تقرر:

● بعد الوصول الى قناعة أن حزب الله يدفع باتجاه خيار من اثنين: إما حكومة سياسية بشروطه (وهي الثلث المعطل وثلاثية الشعب والمقاومة والجيش والمداورة في الحقائب ضمن الفريق الواحد)، وإما بقاء الوضع الحالي، أي استمرار حكومة تصريف الأعمال مع رئيس مكلف ولا يؤلف.

● أم بعد تلويح الرئيس بري والسيد نصرلله بطرح القانون الأرثوذكسي على التصويت في جلسة 15 مايو، وبالتالي للمقايضة بين قانون الانتخابات والحكومة الجديدة؟

● أم بعد خطاب السيد نصرالله الأخير الذي كان كافيا في وضوحه ورسائله ليؤكد على:

ـ أن حزب الله أخذ مسار التمديد للمجلس النيابي، التمديد السياسي لا التقني، وبالتالي فإن فريق 14 آذار سيكون بعد التمديد في موقف أصعب وقدرته على التحكم بتشكيل الحكومة ستكون أضعف، وهذا سبب من أسباب حسم الحكومة قبل التمديد وقبل 15 مايو وعدم ربطها بجلسات قانون الانتخابات التي ستكون عمليا جلسات التمديد للمجلس.

ـ ان حزب الله أسقط «إعلان بعبدا» وربط لبنان ليس فقط بسورية وإنما بأي حرب إقليمية يمكن أن تقع.

ـ ان حزب الله بادل سياسة الانفتاح السعودية بإيجابية كلامية والترجمة العملية جاءت معاكسة سواء في سورية عبر التأكيد على المضي قدما في معركة الدفاع عن نظام الأسد أو في لبنان عبر محاصرة سلام بشروط ومطالب.

5 ـ لماذا ذهب الرئيس نبيه بري بعيدا في موقفه الحاد والمعترض على حكومة «الأمر الواقع» الى حد:

ـ أن علاقته مع أي رئيس مكلف منذ الطائف لم تكن على هذه الدرجة من السوء كما الحال الآن في علاقته مع تمام سلام.

ـ أن علاقته مع الرئيس ميشال سليمان لم تبلغ منذ العام 2008 هذه الدرجة من التوتر وعدم التنسيق.

ـ أن علاقته مع النائب وليد جنبلاط لم تبلغ في يوم من الأيام ما وصلت إليه الآن من احتمال «انهيار وانقطاع».

ـ أن موقفه يتماهى تماما مع حزب الله لا بل يتجاوزه في تشدده الى حد أن ما كان لدى المستقبل من رهان على بري وتمايزه وإمكانية استقطابه الى حكومة من دون حزب الله وعون قد سقط الآن؟ هل يقصد بري بهذا التصعيد واللهجة التحذيرية عدم الوصول الى المحظور ولقطع الطريق على انزلاق محتمل الى الفتنة السنية ـ الشيعية التي سيكون التصادم السياسي وما ينتج عنه من فراغ وفوضى أقصر الطرق إليها؟ أم أن بري يهدف رفع سقف الأزمة السياسية الى ذروتها مستبقا 15 مايو ودافعا في اتجاه تسوية مرحلية سماها «دوحة لبنانية» وتقوم على ثلاثة عناصر (كما دوحة 2008): قانون انتخابات جديد، حكومة وحدة وطنية، رئيس توافقي للجمهورية.

أو في حال تعذر إجراء الانتخابات يكون توافق على التمديد للمجلس وحكومة سياسية برئاسة سلام أو غيره مع تأجيل البت بالاستحقاق الرئاسي.

6 ـ كيف سيكون رد فعل حزب الله على قيام حكومة أمر واقع بعدما بات تصنيفه لها وموقفه منها واضحين؟ هل يكتفي برد سياسي كأن يدفع باتجاه التصويت الى «الأرثوذكسي» لإعادة الصراع الى مربع الانتخابات بعدما تحول الى «مربع الحكومة» وعاد التماسك الى صفوف 14 آذار، أو كأن يقبل بالانتقال الى صفوف المعارضة ضد حكومة لن تكون قادرة على أن تحكم؟ أم يندفع باتجاه رد ميداني يكون على طريقة وشاكلة 7 مايو 2008، خصوصا أنه في ذروة توتره وفي ظل وضع ضاغط عليه يشعر أن المخاطر الحالية تفوق بدرجات الخطر الذي شعر به قبل خمس سنوات وأنه لا يحتمل حصارا سياسيا في الداخل يخرجه من السلطة ويخضعه لسلطة جديدة ومفاجآت، ويضاف الى حصار متعدد الأوجه والمصادر ومن كل الجهات تقريبا.

لكن هل 7 مايو جديدة متاحة وممكنة ويمكن أن تمر هذه المرة في ظروف مختلفة تماما عن ظروف العام 2008 خصوصا مع تحول الطائفة السنية الى «طائفة مقاتلة» وفي ظل تغيير في ميزان القوى السياسي (سقوط حكومة ميقاتي) والديمغرافي (النزوح السوري والفلسطيني) أوجد حالا من توازن الرعب؟

خلاصة الوضع أن الصورة «قاتمة» وأن الوضع على درجة عالية من الدقة والهشاشة ويواجه خطر الانهيار إذا لم تحصل «معجزة سياسية» وتحولات وتنازلات متبادلة في ربع الساعة الأخير. البلد أمام «حكومة أزمة» وأمام أزمة انتخابات لن تحصل ومعرض لأن يصبح أمام وضع مسدود الأفق سياسيا مفتوح على كل الاحتمالات عمليا.

لبنان.. سباق بين التسوية والصدام

المستقبل والوسطيون والاشتراكي وميقاتي لمقاطعة الجلسة النيابية غداً.. وأبوفاعور لـ «الأنباء»: فتنا بـ «الحيط»!

أشارت معلومات «الأنباء» الى ان «كتلة المستقبل» ونواب «الحزب التقدمي الاشتراكي» والنواب المستقلون ورئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي قرروا مقاطعة جلسة مجلس النواب ليوم غد الاربعاء والمخصصة لمناقشة القانون الارثوذكسي نتيجة اصرار فريق الثامن من آذار على مناقشة هذا المشروع أولا والتصويت عليه.

وكان الوزير وائل أبوفاعور التقى رئيس المجلس نبيه بري بعد فشل اجتماع هيئة مكتب المجلس في الاتفاق على جدول أعمال الجلسة، وسألت «الأنباء» الوزير أبوفاعور وهو يغادر مقر الرئاسة الثانية وعلامات عدم الارتياح بادية عليه: هل وصلتم الى الحائط (المسدود) فأجاب الوزير الجنبلاطي قائلا: «فتنا بـ «الحيط».

وكان جنبلاط عاد من جدة مساء الأحد ولدى وصوله إلى بيروت أوفد الوزير وائل أبو فاعور الذي رافقه الى جدة، إلى الرئيس بري حيث وضعه في حصيلة الزيارة، كما التقى الرئيس المكلف، وكانت النتيجة الاتفاق على الزيارة التي قام بها سلام الى بري صباح امس.

وقال أبو فاعور ان النائب جنبلاط ربط الاتصالات التي سيجريها هو والرئيس المكلف بالوصول إلى قبول الفريق الآخر بالصيغة الحكومية المقترحة من سلام «والتي نأمل القبول بها من كل الأطراف». وبعد ساعة تقريبا من المباحثات مع بري خرج الرئيس المكلف ليعلن حرصه على أن يأتي تأليف الحكومة مدعوما من الجميع.

وقال سلام انه لن يقوم بشيء إلا تحت سقف المصلحة الوطنية، وانه غير متسرع لكنه لا يجب التأخير في تشكيل الحكومة، لأن البلد يزداد ضعفا في ظل حكومة تصريف الأعمال، ونحن في مرحلة صعبة ونأخذ باعتبارنا كل المستجدات، وهو منفتح على الجميع. وقال: انا مع المصلحة الوطنية وقد سعيت مع الجميع للتوصل إلى كل ما يرضي ضميري ويرضي وطني. وبعد لقاء سلام ـ بري، وصل الوزير ابو فاعور والتقى الرئيس نبيه بري بحضور الوزير علي حسن خليل.

وكان بري سئل عما يفعل فيما لو أعلنت تشكيلة الأمر الواقع، فأجاب إن الاصول البروتوكولية والدستورية تستوجب صعوده إلى قصر بعبدا، حيث يفترض ان يطلعه رئيس الجمهورية والرئيس المكلف على التشكيلة الوزارية، فإذا وجدها ملائمة وايجابية يثني عليها ويتمنى لها ولرئيسها التوفيق، أما إذا وجدها سلبية ومخيبة للآمال فإنه يعطي رأيه ويقدم النصيحة اللازمة تجنبا لعواقبها ثم يترك للمجلس النواب ان يؤدي دوره.

وأمل بري أن تساهم زيارة جنبلاط للسعودية في تغليب الواقعية على الأمر الواقع، مؤكدا ان جنبلاط ليس في وارد الانقلاب على علاقته معه. والعكس صحيح.

وكان بري بادر إلى خفض منسوب التصعيد السياسي بوجه الرئيس المكلف، منذ وصول جنبلاط إلى جدة، والذي بلغ أشده على لسان قيادات حزب الله والتيار الوطني الحر، حيث ابدى الأمل بلجم، وصفه بالسيناريوهات الدراماتيكية التي يفكر فيها البعض. وقال بري: إن الاعلان عن حكومة أمر واقع قبل جلسة الأربعاء، سينعكس سلبا عليها بحيث يضرب كل إمكانية للتفاهم خلالها، على قانون الانتخاب، وتحدث عن نيته اطلاق «دوحة لبنانية» على غرار مؤتمر الدوحة اللبناني عام 2008.

وأكثر من ذلك فإن مصادر الثامن من آذار وزعت كلاما غير منسوب إلى جهة محددة، تعتبر فيه أن اعلان الحكومة كالتي يصر على تشكيلها الرئيس تمام سلام سيكون بمثابة «جنون سياسي».

هذه المصادر اعتبرت توجه رئيس الحكومة تحديا وتهديدا لخاصرة المقاومة، وبالتالي ان الرد عليها لابد من أن يكون جزءا من الرد الذي يعده حزب الله لإسرائيل في الجولان، وأن الصيغة الحربية هذه خبرها فريق 14 اذار في السابع من مايو وبقراءة تهديدات وتحذيرات نواب حزب الله والعماد ميشال عون يمكن تلمس ذلك.

حزب الله وعبر قناة المنار وصف ما يجري بأنه سباق بين الواقع وحكومة الأمر الواقع. ورأى ان الاسبوع الطالع الذي وصف بالحاسم حكوميا وانتخابيا انطلق وسط الضباب.

وكان الرئيس المكلف تمام سلام ابلغ زواره مساء الاحد انه امام ثلاثة خيارات: الانتظار أو الاعتذار أو تأليف الحكومة، وهو يرى أن الخيار الأخير هو الأفضل في المرحلة الحالية، لأنه أولا يرفض الاعتذار، ولأنه ثانيا لم يلمس اي نقاط ايجابية تتيح له الانتظار، وهو مستعد لذلك إذا لمس معطى جديدا يقدر من خلاله على مخاطبة الرأي العام اللبناني بوضوح، أما الانتظار الى ما لا نهاية مع اصرار قوى الثامن من آذار على التمسك بالثلث المعطل، وتمرير جلسة مجلس النواب قبل ذلك فهو فخ يراد ايقاعه فيه للقول بعد التمديد للمجلس ان الحكومة لم تعد حكومة انتخابات وبالتالي يجب الاتفاق عليها شكلاً ومضموناً. النائب جان أوغاسبيان عضو كتلة المستقبل النيابية قال امس ان زيارة جنبلاط للسعودية قد تهدئ بعض الامور لكنها لن تؤثر بسياسة الذهاب الى الفراغ التي يتبعها حزب الله. وأضاف في حديث لقناة المستقبل ان الحزب لا يريد حكومة ولا مجلس نواب ولا تمديد للقيادات العسكرية والأمنية، وكل ما يريده اخذ لبنان رهينة لدى ايران.

وتابع يقول: ان السيد حسن نصر الله تحدث عن مواجهة للقاعدة في سورية، فهل يضمن عدم مواجهة القاعدة له في لبنان؟ وفي رأي اوغاسبيان ان لبنان يواجه اليوم احد خيارين ليس السيئ والأسوأ، بل بين الأسوأ والكارثة. وتطرق الى الحملة التي يشنها حزب الله وحلفاؤه على الرئيس ميشال سليمان، وردها الى كون الرئيس سليمان أول رئيس للبنان منذ 1975 يخرج عن الإرادة السورية، وهو صاحب قرار حر وسيد نفسه، ولبناني صرف، وهذا الأمر لا يعجب كل الذين تحت الخيمة الإيرانية.

وكشف اوغاسبيان عن ان كتلة المستقبل ستتقدم باقتراح قانون للتمديد للقيادات العسكرية اذا سمحت هيئة مكتب المجلس التي تتولى اعداد جدول الأعمال.

● بيروت ـ عمر حبنجر

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا رئيس الحكومة المكلف تمام سلام امس (محمود الطويل)

تهديدات سبقت تأجيل إعلان الحكومة.. والمستقبل: حزب الله أخذ لبنان رهينة لإيران

هل ينخرط جنبلاط في لعبة جديدة لإعادة الحريري؟

يبدو النائب وليد جنبلاط كمن بات يقف على لوح زجاجي شفاف قابل لأن ينكسر عند اي خطوة غير مدروسة، ذلك انه كان قد سلك مسارا سياسيا مثيرا (بالمعنى السلبي للكلمة)، فهو صاحب الفضل في تطيير حكومة الحريري، وهو من وقف وراء تسمية ميقاتي الذي كان خياره على حساب الخيارات الأخرى (كرامي والصفدي)، وهو من ساهم في تأليب ميقاتي ضد وزراء حزب الله والتيار الوطني الحر واجهاض حركتهم، وهو من قدم «الاغراء» المطلوب لميقاتي ليستقيل ويطيّر الحكومة التي يشكل حزب الله عصبها الفعلي، ثم هو من انقلب على وعده لميقاتي وذهب في خيار سلام. صحيح ان جنبلاط يدرك جيدا ان استقرار لبنان مطلب دولي، ما يعني عدم التصادم مع حزب الله الا ان هناك من يخشى انخراط جنبلاط في لعبة جديدة، على اساس دفع سلام لتشكيل حكومة أمر واقع يعمد بعدها الى حجب الثقة عنها بحجة تجنيب البلد اضطرابات تكون قد بدأت بالظهور، وذلك تمهيدا لإعادة الحريري كونه الوحيد القادر على منح الحزب الثلث المعطل، اضافة الى وجوب حضوره على رأس الحكومة ثمنا «ملزما» للتفاهم الحاصل بين الجميع والقاضي بالتمديد لمدة سنتين.

وليد جنبلاط

أسماء شيعية من خارج «أمل وحزب الله» مطروحة للتوزير.. بينها السيد علي فضل الله

أورد «موقع خبر أون لاين» أن ضغطا دوليا حديثا يجري على رئيس الجمهورية والرئيس المكلف لتشكيل حكومة تحدي تحت مسمى حكومة المصلحة الوطنية، وأن ما يبحث في هذه الآونة هو التمثيل الشيعي. وقد عرضت أوساط الرئيس المكلف توزير عدد من الوزراء السابقين، لكنه لم يتلق موافقة من أحد وعرف من بينهم الوزراء السابقون طراد حمادة ومحسن دلول وإبراهيم شمس الدين، وتردد أن نجل مرجع شيعي سابق (علي محمد حسين فضل الله) مرشح لدخول الحكومة العتيدة.

وتشير المصادر الى أن الحكومة العتيدة ليست فقط حكومة انتخابات، بل هي حكومة ستتخذ قرارات بتعيينات حساسة بحجة ملء الفراغ، فهي ستعين المدير العام لقوى الأمن الداخلي وفي حال عدم التمديد تعيين قائد الجيش وأعضاء المجلس العسكري بالإضافة الى تعيين مدير عام الجمارك ورئيس وعضوي المجلس الاعلى للجمارك ووظائف شاغرة في وزارة الداخلية مثل المديرية العامة للشؤون السياسية ومصلحة تسجيل السيارات والآليات اللتين يتولى إدارة كل منهما بالوكالة ضابط من قوى الأمن الداخلي، ويسعى فريق 14 آذار إلى الإمساك بمفاصل الدولة الأمنية والإدارية عبر هذه الحكومة.

السيّد علي فضل الله

قباني يعين الشيخ نصار مفتياً لصيدا: سأتصدى لتعديلات السنيورة!

أصدر مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني قرارا عين فيه الشيخ احمد نصار مفتيا لصيدا واقضيتها بالتكليف وهو حائز على الإجازة العالمية في الشريعة (الليسانس) من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

وفي دار الفتوى سلم مفتي الجمهورية قرار التكليف للمفتي الجديد الشيخ نصار الذي عين بدلا من المفتي الشيخ سليم سوسان الذي انتهت مدة تكليفه، وتمنى للمفتي نصار التوفيق في مهامه الدينية والوقفية والاجتماعية الجديدة لخدمة الإسلام والمسلمين خاصة واللبنانيين عامة.

واتهم المفتي قباني بعض الجهات السياسية التي تقف وراء الصراع الدائر في دار الفتوى لتنازع مفتي الجمهورية في صلاحياته وقراراته، وقال: السياسة التي هي رعاية الناس وشؤون المواطنين اصبحت لعبا، ولن اسمح اطلاقا باللعب بدار الفتوى، ولا بصلاحيات مفتي الجمهورية، وسأتصدى لهذه التعديلات، التي وضعها دولة الرئيس فؤاد السنيورة، يساعده بعض القانونيين، ولن اسمح بأي تعديل لأي مادة من المواد المطروحة لأنها توصل فكرا جافا علمانيا بعيدا عن روحانية هذه الدار، ولن تمر اطلاقا والهدف منها هو تحجيم دار الفتوى للقيام بدورها الاسلامي والوطني.

● بيروت ـ خلدون قواص